

الجفاف والمجاعة في افريقيا وبلدان عربية .. ندوة مع رونيه دومون والضو النعيم .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٨٢، ٢ ديسمبر ١٩٨٥، باريس، ص ص ١٨ - ٢١

الاثنين 1 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

ندوة «اليوم السابع»: النعيم، دومون، عطية



الجفاف والمجاعة في افريقيا وبلدان عربية

مشاكل الجفاف والمجاعة في افريقيا منسوبة، في رأي عدد من الخبراء الغربيين، الى مجرد عوامل جغرافية زاد من تأثيراتها السلبية سوء الادارة في البلدان المعنية هذه بعض الحقيقة فقط لاستكمال الصورة يجب القول ان البلدان الغنية تلعب مباشرة او عبر مؤسسات مثل البنك الدولي او صندوق النقد الدولي دوراً في تعميق هذه الأزمة التي دفع الملايين ثمناً لها من حياتهم، ولا يزالون...

السودان من البلدان التي ضربها الجفاف بقسوة، لذلك كان لا بد لصوته ان يكون حاضراً في اي نقاش حول هذا الموضوع. مثل السودان في «ندوة اليوم السابع» المستشار الاقتصادي لسفارة

السودان في باريس د. الضو النعيم. الصوت الآخر في الندوة هو صوت رينيه دومون، العالم الزراعي العالمي والخبير المتخصص بشؤون التخلف والتنمية، او «سوء التنمية».

■ **الى أي حد تعد الظروف الطبيعية من مناخ وأمطار وجفاف مسؤولة عن المجاعة في العديد من البلدان الافريقية؟**

- **رينيه دومون**: منذ عامين تقريباً والكلام لا ينقطع على الجفاف في افريقيا السوداء، وعلى مشاكل الساحل من داكار حتى نيامي ومن السنغال حتى النيجر.

الجفاف موجود ولا يمكن انكار آثاره السيئة، لكن هذه الآثار تزداد سوءاً بفعل الانسان. من ذلك على سبيل المثال ما حصل ويحصل في غرب افريقيا حيث قام الناس بازالة ثلثي الأشجار في منطقة الغابات الممتدة على ساحل المحيط الأطلسي. اما الثلث الباقي فيختفي بمعدل ٥ في المئة سنوياً. ومعنى ذلك انه بعد عشرين سنة لن تتبقى غابات على طول السواحل الغربية لأفريقيا.

وظاهرة اختفاء الغابات ترتبط بظاهرة انعدام الأمطار. ذلك ان السحب القادمة من منطقة المحيط لا بد لها لكي تتحول الى مطر من عملية شحن بالرطوبة يضمنها توافر الأشجار التي تعبر فوقها السحب. فاذا انعدمت الغابات انعدم المطر وقل مرور السحب. وكلما أمعن الانسان في تقطيع الأشجار قلَّ المطر وحلَّ الجفاف.

ان اخطر ما يحدث في الساحل الافريقي ان الناس هناك لا يقطعون الأشجار على نحو يتيح لها معاودة النمو بل يقتلعونها من الجذور. وهكذا انحسرت الغابات، لا بل بدأت تختفي الأشجار التي كانت متناثرة في الحقول. اي ان المساحات الخضراء آخذة في الاختفاء تدريجاً مما يزيد من وطأة الجفاف.

هناك أسباب أخرى لاختفاء المساحات الخضراء يمكن ايجازها بالآتي:

في السابق كان النظام الزراعي قائماً على تتابع فلاحة الأرض وزراعتها بالحبوب الغذائية، ثم تترك من دون زراعة فترة قد تمتد سنوات تنمو خلالها أعشاب طبيعية تستخدم علفاً للماشية. بعد ذلك يجري طرد هذه الأعشاب او دفنها في التربة كمخصِّب عضوي يجدِّد طاقتها ويقوّي من درجة خصوبتها.

غير ان اقبال كثير من البلدان الافريقية بصورة متزايدة نحو زراعة محاصيل معدة للتصدير، مثل الفول السوداني، يؤدي الى اجهاد التربة والتقليل من خصوبتها خصوصاً مع استمرار زراعتها وعدم اراحتها كما كان الأمر في السابق.

في الوقت نفسه نلاحظ ظاهرة أخرى هي زيادة النمو السكاني التي ترافق انخفاض الانتاجية الزراعية، مما يزيد المشاكل الغذائية تعقيداً.

وتنبغي الاشارة هنا الى فارق كبير بين ما يجري في افريقيا وما يجري في اوروبا على الصعيد الزراعي. لقد اختفت فترة اراحة التربة في اوروبا كما حصل في افريقيا. لكن الأوروبيين لم يزرعوا محاصيل تجهد التربة كما فعل الأفارقة، وانما خصصوا فترات لزراعة الاعشاب المعدة لاطعام الحيوانات مما أدى الى زيادة الثروة الحيوانية والاستفادة تالياً من فضلات الماشية في تسبيخ (تخصيب) التربة.

هذا الأسلوب اتبع الى حد ما في شمال افريقيا (مشرقه ومغربه) ولكنه لم يحدث قط في افريقيا السوداء ابتداء من جنوب الصحراء. ولهذا أسباب، منها ان الفلاحين لا يملكون الموارد المالية الكافية لشراء الماشية او الجرارات والآليات لنقل فضلاتها الى الحقول.

■ الأمر اذن لا يتعلق فقط بالظروف الطبيعية وانما يتصل ايضا بالأوضاع الاقتصادية التي تشكل عوامل مؤثرة في زيادة التدهور على الصعيد الزراعي!

- **رينيه دومون:** طبعاً. وأهم هذه العوامل افقار الفلاحين. وحين

نبحث عن أسباب هذا الافقار نجد انها ناجمة في المقام الأول عن النظام الاقتصادي السائد. واليك هذا المثال:

قبل ثلاث سنوات كنت في أبيدجان حيث التقيت رئيس الجمهورية هوفوت بواني وكان عائداً من بروكسيل. قال لي: انا عائد من السوق الأوروبية المشتركة حيث تمت دراسات ومناقشات حول أثمان تكلفة انتاج اللحوم والألبان والزبدة بل والنبيذ ايضا. وتم تحديد الأسعار بناء على أثمان تكلفة هذه السلع. ولكن عندما تطرقنا الى سلع اخرى تنتج في بلدي مثل البن والكاكاو والكاوتشوك الطبيعي والموز والأناناس، لم يتكلم أحد عن أثمان تكلفة انتاج هذه السلع وترك أمر تحديد أسعارها لقانون السوق، أي العرض والطلب».

وبناء على هذه التفرقة في المعاملة بين ما ينتج في البلاد الغربية المتقدمة وما ينتج في البلاد الفقيرة ساد ما نسميه تدهور شروط التبادل التجاري او التبادل غير المتكافىء. وبذلك تتمتع زراعة البلاد الغنية بالحماية بينما زراعة البلاد الفقيرة التي تمدنا بالمنتجات الزراعية، وبالمعادن (مثل البوكسيت، وخامات الحديد، والنحاس... الى آخره) تترك تحت رحمة قوانين السوق من دون اي حماية.. فهي باختصار علاقة تقوم على مواصلة استغلال البلاد الغنية للبلاد الفقيرة.

من ناحية أخرى نجد داخل البلدان الافريقية ذاتها – مثلاً بلدان الساحل من السنغال وموريتانيا حتى النيجر وتشاد – علاقة غير عادلة بين الريف والمدينة... فالمدينة بيدها السلطة، وفيها يتمركز قسم كبير من الموظفين والتجار الذين يريدون الحصول على الحبوب الغذائية بأسعار رخيصة. وعلى هذا النحو يحرم الفلاح امكانية الاستثمار لشراء الحيوانات او عربات النقل او المخصبات

ثم ان الفلاحين محرومون من التعليم.. ففي القسم الافريقي الذي كان تحت الاستعمار الفرنسي كان التعليم مركزاً في المدن وما

زال كذلك الى حد كبير بعد حصول تلك البلدان على استقلالها. وما زالت المدن تجتذب الحائزين على شهادات عليا وهم يتمركزون في الوظائف الادارية. وحتى اذا كانت أجور هؤلاء معتدلة نسبياً فهي تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الفلاحي. ان الافارقة الذين تعلموا في الغرب يعودون ومعهم نمط الاستهلاك الغربي بسياراته وترفه، وهو ما لا يتحمله اقتصاد بلدانهم. لذلك نراهم يسعون الى تحقيق رغباتهم الاستهلاكية باستغلال الفلاحين ونهب المساعدات الخارجية وتبذيرها، في حين يظل الفلاح فقيراً غير قادر على تطوير اقتصاده.

■ **هل يرى الدكتور الضو النعيم ان ما ذكره الدكتور دومون ينطبق على السودان في ما يتعلق بالعوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تهدده بالمجاعة؟**

- **الضو النعيم:** أوافق تماماً على تحليل الاستاذ دومون. فما قاله عن البلاد الافريقية في منطقة الساحل ينطبق ايضا على السودان.

نعم ان البرجوازية السودانية تستغل الفلاح، وقد قلت هذا في مؤتمر اقتصادي عقد في الخرطوم عام ١٩٨٣ وأكدت ان الفلاح لا يستطيع تجنّب وقوع عبء التطوير على عاتقه. هذا ما حدث في اليابان مثلاً وما يحدث في البلدان المتخلفة. أي ان الفلاحين هم الذين يمولون التنمية عبر تحويل الفائض الزراعي نحو المجتمع البورجوازي. وأضيف أن الدولة ايضا تحاول استغلال الفلاح. ويمكن الاستشهاد هنا بمثال مشروع الجزيرة في السودان الذي تشارك الدولة في تمويله وادارته. وحتى العام السابق (١٩٨٤) كانت الدولة تستحوذ على ٤٠ في المئة من هذا المشروع.. وكانت الدولة او السلطات الموجودة في الخرطوم هي التي تقوم بتحديد أثمان ما ينتج في الجزيرة من محاصيل،

”

دومون: النظام الدولي يدمر البنى الاقتصادية للبلدان الفقيرة

❝

متجاهلة ان لها شركاء يقتسمون هذه الأثمان معها.

العبرة التي نأخذها هنا هي ان الدولة كانت تدعم الاسعار في المراكز الحضرية لكي تخفف من حدة التوتر الاجتماعي، وبذلك كانت تقيم علاقة محاباة مع المدن او المراكز الحضرية على حساب الفلاحين. ولعل مثال بذرة القطن التي يُستخرج منها الزيت واضح الدلالة في هذا المجال. فالدولة كانت تثبت اسعار الزيت من دون ان تأخذ في الاعتبار لا شركاءها ولا حتى مستوى الأسعار العالمية. وهذا يعني في النهاية ان الفلاحين يدعمون الأسعار في المراكز الحضرية مع ما يتضمنه ذلك من استغلال مباشر للفلاحين. لقد أثر هذا الوضع في انتاجية مشروع الجزيرة لدرجة ان غلة الفدان (٠,٤٢ هكتار) الواحد من القطن لم تتجاوز الـ٠,٨ قنطار (متوسط غلة الفدان من القطن في مصر ٨ قناطير)، وهو ما يعكس وضعاً مرعباً، نظراً الى ان الاستثمارات المخصصة بهذا المشروع شديدة الارتفاع (من أجل انشاء السدود، والقنوات وشراء الآلات).

لقد حاولت الدولة السودانية ادخال المحاصيل الغذائية في المشروع لكي تعوض الفلاح.. وفي النهاية فضّل الفلاح هذه المحاصيل على القطن لأنها تعود عليه بفائدة اكبر. ولذلك تحرر انتاج

الجزيرة من القطن بشكل كبير كنتيجة لهذا الاستغلال الواقع على الفلاح.

هذا الأمر ينطبق على المنطقة المروية. اما القطاع غير المروي، أي الزراعة الجافة التي لا تعتمد على الآلات والتي تسمى بالزراعة التقليدية، فان الاستغلال فيها صارخ. ويمكنني هنا ان اسوق مثالاً عايشته بنفسي وحاولت ان أبذل جهدي لاتخاذ قرار مناسب في شأنه.

الفلاح السوداني وجد نفسه تحت وطأة الديون مضطراً الى قطع أشجار الأكاسيا التي تنتج الصمغ العربي برغم انه يجلب العملة الأجنبية للاقتصاد السوداني. فالفلاح يقطع هذه الأشجار ليبيع اخشابها في المدينة، مع انها أشجار تشكل خطوط دفاع للاقتصاد السوداني. تلك الممارسة يدفع اليها الفلاح حينما لا تسقط الأمطار على هذا القطاع غير المروي الذي يعتمد كلية على سقوط الأمطار. وهو يلجأ ايضا الى قطع الأشجار حين يكون محصول الفول السوداني او السمسم سيئاً، ساعياً من وراء ذلك الى رفع دخله. وينجم عن قطع الأشجار جرف (او تآكل) التربة فيؤثر ذلك على انتاجيتها باضعافها ومن ثم يقل دخل الفلاح الذي استدان من تجار المدينة بأسعار فائدة خيالية تصل الى ٦٠٠ في المئة، ثم يضطر الفلاح الى ترك الأرض والذهاب الى المدينة بعدما يفقد كل شيء تحت وطأة الضرائب المحلية التي تفرضها عليه سلطة المقاطعة بجانب الضرائب التي تفرضها يد السلطة المركزية، والديون، وعدم سقوط الأمطار ويؤدي هذا كله الى فقدان السودان مركزه كمحتكر لتصدير الصمغ العربي.

نتيجة هذا الوضع تحول الفلاح الى المدينة، وفقد الاقتصاد السوداني جزءاً كبيراً من العملات الأجنبية، والأسوأ من ذلك كله انه بفرض هذه الضرائب التي لم تكن تعود على الدولة الا بنحو مليون جنيه سوداني فقط (الدولار = ٢,٥ جنيه سوداني). وعلينا الآن ان نعيد عملية زرع الأشجار وهو مشروع يكلف ٤٠٠ مليون دولار.

هذا المثال المحسوس الذي استشهدت به يظهر الى أي مدى يمكن

ان تمارس الدولة دورا هداما على صعيد الدخل القومي، عن طريق فرض الضرائب الباهظة.. او بتحديد الأسعار على نحو يدفع الفلاح الى تخفيض انتاجه او المساحة التي يزرعها.. لأن الفلاح ايضا كائن يحسب ما يعود عليه بالنفع او ما يعود عليه بالضرر.

■ يمكن اذن التساءل عن حجم المسؤولية الواقع على عاتق السياسات الاقتصادية التي تتبعها النظم المختلفة في افريقيا، في خلق ظروف اجتماعية واقتصادية تزيد من حدة مشاكل شعوب هذه البلدان؟

- **رينيه دومون**: أولاً، المسؤولية تقع على عاتق النظام الاقتصادي الدولي، الذي تهيمن سياسته الاقتصادية المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بعد ذلك تقع المسؤولية على عاتق السياسة الاقتصادية التي تتبعها الأنظمة الوطنية. فسياسة النظام الدولي كما يعبر عنها الرئيس الاميركي تتلخص في ضرورة سريان قانون السوق على ما تنتجه البلدان الافريقية الفقيرة بشكل عام... وهو كما رأينا يخلق ظاهرة التبادل غير المتكافىء، والمستفيد الأساسي منه هو البلدان الغنية التي تبيع منتجاتها غالية وتشتري بالرخص منتجات البلاد الفقيرة. من ناحية اخرى، ان ما يطالب به صندوق النقد الدولي هو ان تقوم كل البلدان الفقيرة بزيادة صادراتها وخفض وارداتها، يفرضن ذلك عليها لأنه هو الذي يقود دفة اقتصادياتها بصورة اجبارية لكي يعطيها القروض التي تطالب بها.

يمكن هذا المطلب ان يتحقق لو انه طبق على ثلاثة بلدان مثلاً. اما ان يطالب صندوق النقد الدولي بأن تطبقه كل بلدان العالم الثالث فمعناه انه لن يعود هناك تجارة دولية اذ كيف ترفع جميعاً صادراتها وتخفض جميعاً وارداتها؟

والسياسة التي يفرضها صندوق النقد الدولي غاية في الخطورة، وكان لها تأثيرات سلبية كبيرة في السودان، والساحل، وأفريقيا السوداء، والأرجنتين والبرازيل. اذ ان هذه البلدان لكي تدفع ديونها

اضطرت شعوبها الى خفض استهلاكها ووارداتها مما يؤدي بالتالي الى توقف المصانع وتحطيم البنى الاقتصادية في تلك البلدان.

وإذا نظرنا الى ما تمثله هذه الديون الدولية فاننا نرى انها ناتجة عن اعطاء هذه البلدان اثماناً منخفضة لمنتجاتها واجبارها على دفع فواتير مرتفعة نظير وارداتها منا من الآلات والمعدات وغيرها. بالنسبة الي فان هذه الديون هي اولاً سمة لا اخلاقية، وثانياً لا يمكن تسديدها. اذ لو ارادت البلدان المتخلفة ان تسدد ديونها لتطلب ذلك ان تزيد صادراتها الى درجة كبيرة جداً، وهو امر لا يمكن ان يسفر عن نتيجة لأن البلدان المتقدمة ليس في امكانها امتصاص كل ما يعرض في السوق... وبالتالي سوف تؤدي تلك السياسة الى وضع عقبة خطيرة امام التنمية.

ما يجب ان يحصل اذن هو اعادة النظر في مسألة الديون الدولية. ويمكن ان يتم ذلك في ضوء بعض الاقتراحات المفيدة التي تقترب من تلك التي تقدم بها رئيس جمهورية البيرو آلان غارسيا الذي قال: «لا استطيع ان ادفع سنوياً الا نسبة ١٠ في المئة حداً اقصى من حصيلة صادرات البيرو لتسديد الديون».

وآمل ان تتخذ البلدان المنتمية الى العالم الثالث مجتمعة موقفاً مماثلاً لموقف غارسيا وأن تقف جميعاً للمطالبة بتسديد هذا الحد الأقصى فقط سنوياً. وبذلك يكون موقفها موحداً امام البنوك والدول الرأسمالية. فالذي يخشاه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو هذه الوحدة بين البلاد الفقيرة. ولذلك فان ما يحاولون عمله هو عقد مفاوضات منفردة مع كل دولة على حدة، واعطاؤها «بعض المزايا».

منذ سنة قالوا للمكسيك: «اذا قبلت بشروط صندوق النقد الدولي، فسوف تحققين بعض المزايا الخاصة». وما نشهده بوضوح هو ان من مصلحة البلاد الغنية تفريق أو تمزيق الجبهة المشتركة التي

تجمع البلدان الفقيرة.

• اذا استطاعت دول جنوب آسيا والقارة الافريقية (باستثناء جنوب افريقيا التي تمثل وضعاً خاصاً) وأميركا اللاتينية تكوين جبهة مشتركة فلا ارى ان هناك وسيلة يمكن ان تجبرها بها الدول الغنية على التراجع خصوصاً ان مجموعة الـ «٧٧» تسعى الى القيام بالعمل نفسه داخل الأمم المتحدة من الوقت الراهن.

وما يجب ان تلتفت اليه، البلدان الفقيرة. هو ان الدول الغنية تحاول من ناحية تمزيق وحدتها، ومن ناحية اخرى بث الفرقة بينها لأن هناك تنافساً بين البلدان التي تنتج المحاصيل نفسها. وما يقال عن الصمغ العربي بالنسبة الى السودان نجد له مثيلاً في ما يتعلق بالبن، والتنافس بين اميركا الجنوبية وأفريقيا حول تسويقه في السوق العالمية. كذلك الأمر بالنسبة الى محصول الكاكاو. ولكن يجب على البلدان الفقيرة ان تتجاوز هذه الخلافات في المصالح لكي تتمكن على الأقل من الاتفاق على حد ادنى مشترك. ولان مجلتكم موجهة للقارىء العربي، فان هذه الدعوة ايضاً تخص بلادكم، فيجب ان تشكل البلدان العربية جبهة موحدة مثلها في ذلك مثل الدول الأخرى!

■ بالنسبة الى اقتصاديات البلدان المتخلفة وعملية تراكم رأس المال فيها تخلص تحليلات كثير من الاقتصاديين الى القول ان اقتصاديات هذه البلدان غير انتاجية وكذلك نماذج الاستهلاك فيها مستوردة من نمط الاستهلاك الغربي. الى اي حد يعد ذلك مسؤولاً عن التبعية الغذائية لهذه البلدان، ولا سيما العربية منها؟

- **رينيه دومون**: ان ما يبدو لي على قدر كبير من الخطورة هو ان البلدان العربية اتبعت نموذج المجتمعات الاستهلاكية، تحت دفع البلاد المتقدمة. فالنخبة الاجتماعية في البلدان العربية ارادت امتلاك السيارة الخاصة، والفيلا الباهرة، والرحلات الى الخارج... اي كل ما تمارسه المجتمعات الاستهلاكية. وذلك قبل ان يصل مستوى الانتاج

في هذه البلدان الى الحد الذي يسمح لها بالانفاق على هذا النحو. وكانت النتيجة ان هذه النخبة لكي تستمتع بهذا المستوى المعيشي المرتفع راحت تبذر المساعدات الخارجية وتستغل الفلاحين، كما اظهر ذلك لنا الدكتور النعيم.

اما عن تراكم رأس المال فهو يتم عبر العملات الأجنبية الآتية من تصدير الحاصلات الزراعية. ولكن ما يحدث انه بوصول هذه العملات الى البلد المعني، الى السنغال مثلاً، نظير تصديرها للفول السوداني، او ساحل العاج نظير تصدير البن والكاكاو، فان معظمها ينفق في العاصمة داكار أو ابيدجان... او القاهرة. وبالتالي فان الموارد من العملات الأجنبية لا يتم تراكمها من أنشطة انتاجية، ولا تساعد على بناء الصناعة التي يمكن ان تسهم في تعزيز استقلال هذه المجموعات. بل تتجه هذه العملات نحو انشطة كمالية أو نحو الاستهلاك المباشر.

من الضروري ان يكون تراكم رأس المال منتجاً ومعتمداً على الفائض الزراعي، ولكن يجب عدم التمادي في فرض الضرائب على الفلاحين فذلك يعني حرمانهم جزءاً كبيراً من فائضهم الاقتصادي

”د.النعيم: النزعة الاستهلاكية حرمت الفلاحين من مواردهم“

وبالتالي لا يشجعهم على الانتاج. يجب الحد من الانفاق الاستهلاكي، انفاق الوجاهة.

ـ **الضو النعيم**: ان نمط الاستهلاك الذي يعم البلدان المتخلفة يعود الى سرعة الانتشار عن طريق وسائل الاتصال بين اجزاء العالم اجمع. فالأفراد في هذه البلدان يريدون الاستحواذ على ما يرونه في التلفزيون حتى لو كان يتجاوز ثمنه قوتهم الشرائية.

هذا النمو الاستهلاكي يتنافى مع ما تفرضه ضرورة تجاوز التخلف في هذه المجتمعات التي تقضي بتعبئة كل مواردها لانجاز التنمية وهي عملية شاقة وعسيرة. ولا شك ان تبني هذا النمو الاستهلاكي البذخي ادى على نحو ما الى مديونية هذه البلدان بأسعار فائدة مرتفعة جداً، وسمح بتدخل صندوق النقد وفرض شروطه على اقتصاد يوجه رأس المال نحو مشروعات لم تدرس جيداً. وتقع المسؤولية على عاتق السلطات التي تسمح بدخول السلع الكمالية الى بلدانها، وهو سلوك يدعو الى التساؤل، وكذلك عقد قروض لمشروعات لم تتم دراستها بصورة جيدة، وذلك في حين كانت البنوك الدولية تقدم القروض بأسعار فائدة منخفضة حتى الثمانينات، وهي فترة واكبت الأزمة البترولية عام ١٩٧٣ التي ضاعفت اسعار الواردات بنسبة ٥٠ في المئة تقريباً من قيمتها الاجمالية.

■ **نلاحظ في هذا المجال ان مديونية السودان مثلاً ارتفعت الى ٩ مليارات دولار من دون ان يؤدي ذلك الى مواجهة مخاطر المجاعة. والسؤال اين انفقت هذه القروض؟**

ـ **الضو النعيم**: لا نعرف اي استراتيجية اتبعها النظام السابق في السودان. فقد كان في وقت متأثراً بالاستراتيجية الاقتصادية

الماركسية، وفي وقت آخر تأثر بالاشتراكية، ثم بالرأسمالية، أو بالاسلام وكل ذلك لماذا؟ ليحتفظ بكرسي الحكم من دون الاهتمام بمصالح الأمة...

غداة الحركة الشعبية في ١٦ نيسان (ابريل) الماضي حسبت الجماهير ما يخص كل فرد من الشعب من الديون فوجدت ان ذلك يفوق ٥٠٠ دولار لو ارادت تسديد كل الديون لنظام النميري قبل سقوطه. اي ان ما يخص كل فرد يفوق نصيبه السنوي من الدخل القومي الذي يقارب الـ ٤٠٠ دولار. فكيف ستقبل الاجيال القادمة ما حملناها اياه من اعباء، لأننا نتحمل مسؤولية كاملة عن تنامي الديون.

ولكننا نملك امكانية الخروج من هذا المأزق... فلدينا موارد زراعية احتمالية كبيرة، ولدينا البترول الذي سوف نستخرجه.

ولكن السؤال الذي نطرحه الآن هو كيف استخدمت هذه الديون؟ والاجابة نجدها في بعض نماذج المشروعات التي كان محكوماً عليها بالفشل منذ البدء، مثل مصنع انتاج السكر في عسلية، ولدينا ايضاً ٦ مصانع نسيج ثلاثة منها تعمل بطاقة ٢٠ في المئة فقط من طاقتها الانتاجية. لماذا؟ لأن مصنع الغزل لم يكتمل بعد، وهناك مشروعات اخرى لا تعمل جيداً لأنها بحاجة الى استثمارات اضافية. لا شك في ان التقديرات المبدئية للاستثمارات كانت خاطئة. هناك مشاريع لا يمكن ان تعمل لأن موقع انشائها غير مناسب... فهي اذن مشاريع عاطلة لا تنتج وبرغم هذا نسدد اقساط القروض.

الى ذلك، انفقت الدولة جزءاً من الديون في تمويل النفقات الجارية للدوائر الحكومية. هي نفقات غير انتاجية كشراء سيارات ومنازل... الخ. كذلك انفق جزء من هذه الديون لدعم استهلاك الشعب من بعض السلع الغذائية مثل الدقيق والقمح أو لدعم اسعار الدواء. ودعم ميزان المدفوعات.

■ طبقاً لمعلومات نشرتها منظمة الأغذية والزراعة

(FAO) في تقريرها عن «الزراعة في العالم حتى عام ٢٠٠٠» حول الأراضي الزراعية التي لم تستخدم في افريقيا حتى عام ١٩٧٥ وتشكل بالتالي مصادر لمحاصيل احتمالية، نجد التوزيع الآتي: □ ٧ بلدان تمتلك اقل من ١٠ في المئة من الأراضي التي لم تستغل بعد، □ ٨ بلدان تمتلك ما بين ١٠ الى ٣٠ بالمئة، □ ١١ بلداً تمتلك ما بين ٣٠ في المئة و٦٠ في المئة، □ ١٣ بلداً تملك اكثر من ٦٠ في المئة. وفي تقرير آخر عن «الأرض والغذاء والسكان» انه بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٥ كانت القارة الافريقية تحقق ٩٥ في المئة من اكتفائها الغذائي ذاتياً وما بين ٦٨ ـ ١٩٧٢ حققت ٩١ في المئة، وما بين ٧٥ ـ ١٩٧٩ حققت ٨٣ في المئة، ومن المتوقع عام ٢٠٠٠ ان يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي للقارة من الغذاء في اسوأ الحالات ٥٦ في المئة من حاجتها وفي افضلها ٩٣ في المئة شرط ان تزرع كل الأراضي بالمحاصيل الغذائية!! وهذه صورة تبدو قاتمة... ما هي الاستراتيجية التي تقترحها لهذه البلدان لقهر المجاعة؟ مع التركيز على البلدان العربية.

ـ **رينيه دومون:** الكلام عن اراض لم تستغل بعد ومتوافرة كمورد احتمالي امر له اهميته. ولكن شرطٌ ان يتم استغلالها بشكل صحيح. ففي الوقت الراهن تستخدم بعض بلدان الساحل كل الأراضي الزراعية فيها تقريباً، ولكن نمط الاستخدام الذي تم حوّل هذه الأرض بعد ٤ او ٥ سنوات الى اراض مجهدة. ولا تتوقف الصحراء عن الزحف على الأراضي الزراعة نتيّجة اقتلاع الأشجار، ومنها الأكاسيا سواء في السودان أو في الساحل.

هذا يعني وجوب النظر لا الى مساحات الأراضي الزراعية التي لم تستخدم بعد ولكن ايضاً الى الطريقة التي سوف تستخدم بها هذه الأراضي. اضف الى ذلك انه لكي يستطيع الفلاح استغلال كل

الأراضي فانه يحتاج الى الموارد المالية التي تمكنه من ممارسة نوع من الزراعة الكثيفة.

كما اشرت آنفاً، فالمشكلة الزراعية تقف امام حلها عقبة اضعاف التربة، ونقص موارد الفلاح الضرورية لاستثمارها بشكل ملموس في رفع الانتاج. وهذا يطرح من ناحية اخرى موضـوع المشكلة السكانية. ففي افريقيا الاستوائية مثلاً يبلغ معدل نمو السكان سنوياً ٣ في المئة. وفي دول المغرب والمشرق ٢,٧ في المئة. وبالتالي لا يمكن تحاشي بحث المسألة السكانية.

اذا تصورنا استمرار النمو السكاني بهذه المعدلات لمدة مئة سنة فان ذلك يعني عدد السكان سيتضاعف ٢٠ مرة. وتعرفون جيداً ما تمثله مأساة النمو السكاني المفرط في مصر. اعتقد ان على البلدان العربية ان تفكر منذ الآن في هذه المشكلة، لأن العجز الغذائي لا تمكن معالجته بمعزل عن الزيادة المفرطة في عدد السكان، مهما كانت السياسة الزراعية المتبعة. وما لم يؤخذ هذا الواقع في الحسبان فلن يكون هناك الا المجاعة أو تعميق التبعية.

ادار الندوة : مصطفى نور الدين عطية

أي رسالة أو تعليق؟